عملية تنفيذ الميزانية:

تسند عملية تنفيذ الميزانية بعد اعتمادها إلى السلطة التنفيذية، من خلال الوزارات والهيئات والمؤسّسات العامة الممثلة لها على المستوى المركزي واللامركزي، وهذه العملية يتمّ بمقتضاها تطبيق ما تمّ اعتماده من قبل البرلمان، وهي معتمدة في شكل قانون هو «قانون المالية»[1]، وعلى السلطة التنفيذية أن تلتزم بتحصيل جميع الإيرادات العامة مثلما أجاز لها البرلمان صرف جميع النفقات التي رصدتها خلال مرحلة الاعداد، غير أنّه يمكن أن تحدث أخطاء أثناء عملية التنفيذ، فعملية التحضير والتقدير قد يشوبها أخطاء، وبالتالي لابد أن تكون هناك إجراءات لمعالجة الخلل أينما حدث خلال التنفيذ، وتتمثل هذه الأخطاء فيما يلي:

⟸ **خطأ في تقدير الإيرادات**: خلال عملية التنفيذ قد يحدث ألاّ يتطابق مجموع الإيرادات المحصّلة فعليّا مع مجموع الإيرادات المقدّرة في الميزانية العامة، فيحدث ما يلي:

- **نقص الإيراد الفعلي عن الإيراد المقدّر:** - في حالة عدم كفاية الإيرادات لتنفيذ خطّة الدولة ومشروعاتها، تلجأ الحكومة إلى تغطية العجز عن طريق زيادة سعر الضريبة القائمة أو فرض ضرائب جديدة، أو الاقتراض أو إصدار النقود، شرط أن يمرّ ذلك عبر البرلمان - أمّا إذا حدث عدم تطابق في بنود الإيرادات بما لا يؤثّر على المجموع الإجمالي للإيرادات، إذ أنّ ذلك يعتبر من قبيل الأخطاء المعوّضة (زيادة في بند من الإيرادات يقابله عجز مماثل في بند آخر) فلا توجد مشكلة، لأنّ الإيرادات لا تخصّص لمصروفات بذاتها، وإنّما تعتبر وعاء واحد يصرف منه برمّته على أوجه الإنفاق[2].
- **زيادة الإيراد الفعلي عن الإيراد المقدّر:** ينتج عن ذلك زيادة في الإيرادات دون استخدام، فتضاف هذه الزيادة إلى الحساب المالي الاحتياطي، ويتمّ هذا في الحساب الختامي للدولة[3].

⟸ **خطأ في تقدير النفقات:** هناك حالتان:

- قد يقلّ الاعتماد المخصّص لباب معيّن عن المصروف الفعلي، وفي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى السلطة التشريعية لموافقتها على اعتماد إضافي لتغطية هذا العجز وبشروط معقّدة[4].

---

[1] - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص71.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - المرجع نفسه.

- قد يحدث خطأ بالنقص في بعض أبواب النفقات العامة يعوّضه زيادة في باب آخر، **فلا يتمّ** تعويضه كما هو الحال في الإيرادات العامة إلاّ في حدود ضيّقة جدّا، لأن القاعدة في اعتماد النفقات كما قلنا سلفا هو تخصيصها، وسبق اعتمادها من طرف السلطة التشريعية بشكل مفصّل[5].

أنّ هذه الإجراءات المعقّدة والمتشابكة فيما يخص الأخطاء الاحتمالية التي قد تحدث أثناء عملية التنفيذ تقودنا إلى القول بأنّ عملية تحضير واعداد الميزانية العمومية جدّ مهمّة، لأنّ دقة التقدير والتزام الصرامة في العمل يجنب الدولة مشاكل كثيرة أهمّها عرقلة المشاريع التنموية وأنشطة الاقتصاد الوطنية التي قد تتعطّل أو تتوقف، ومن ثم يجب على الحكومة تفادي مثل هذه الأخطاء من البداية.

[5] - المرجع نفسه، ص72.